

الثابت والمتغير في السياسة المصرية تجاه الملفات الداخلية الفلسطينية

ما بين 2006 و 2014 - المصالحة الوطنية أنموذجاً -

**The Constant and the Troubled in the Egyptian Policy towards the Internal Palestinian Files
between 2006 and 2014_ National Reconciliation as a Model_**

محمد الطاهر بنادي

جامعة بسكرة (الجزائر)

Mohamedtahir benadi@univ-biskra.dz

سعدية قنفود *

مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة

جامعة بسكرة (الجزائر)

Saadia.guenfoude@univ-biskra.dz

المخلص:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز موقف السياسة الخارجية المصرية من ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية في الفترة الممتدة من 2006 م إلى 2014، التي تميزت بتعاقب ثلاث قيادات سياسية على حكم مصر، من خلال تتبع مسارات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية عموماً وملف المصالحة الوطنية خصوصاً، والكشف عن الدوافع المعلنة والخفية للقيادات المصرية المتعاقبة في تعاملها مع ملف المصالحة الفلسطينية خاصة بعد تأزم الوضع الداخلي الفلسطيني ابتداء من سنة 2006، وعن الوسائل المستعملة في ذلك، وكذا الوقوف على مدى جدية كل من هذه القيادات في محاولات إنهاء الانقسام وحل النزاع الفلسطيني - الفلسطيني، لنصل في الأخير إلى أن السياسة الخارجية المصرية في مراحلها المختلفة تباينت اتجاهاتها وأهدافها، واختلفت وسائلها في محاولاتها الفاشلة لإنهاء حالة الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني.

معلومات المقال

تاريخ الارسال:

2023/04/16

تاريخ القبول:

2023/08/29

الكلمات المفتاحية:

- ✓ المصالحة الوطنية
- ✓ السياسة الخارجية
- ✓ الانقسام الفلسطيني
- ✓ السلطة الفلسطينية

Abstract:

This study seeks to highlight the Egyptian foreign policy position on the Palestinian national reconciliation file in the period from 2006 to 2014, which was characterized by the succession of three political leaders to rule Egypt, by tracing the paths of Egyptian foreign policy towards the Palestinian cause in general and the national reconciliation file in particular, and revealing the declared motives and The secret of the successive Egyptian leaders in their dealings with the Palestinian national reconciliation file, especially after the political situation worsened starting in 2006, and about the means used in that, as well as examining the seriousness of each of them in trying to end the division and resolve the Palestinian-Palestinian conflict. In its various stages, the Egyptians had different directions and goals, and different means in their failed attempts to end the Palestinian political and geographical division.

Article info

Received:

16/04/2023

Accepted:

29/08/2023

Key words:

- ✓ National Reconciliation
- ✓ Foreign policy
- ✓ Palestinian division
- ✓ The Palestinian Authority

المصالحة الوطنية هي مصطلح جديد أضيف إلى قاموس القضية الفلسطينية، ويقصد به جولات الحوار الفلسطيني- الفلسطيني التي تخللت فترات الصراع بين القوى السياسية الفلسطينية منذ تسعينات القرن الماضي. فمنذ سنة 1993 والساحة السياسية الفلسطينية يتنازعها تياران سياسيان بشكل واضح، تيار يؤمن بأسلوب التفاوض لحل القضية الفلسطينية، دخل في مسار التسوية السلمية مع الكيان الصهيوني، ووقع معه ما يعرف بـ "اتفاقية أوسلو" 1، ويمثل هذا التيار الحركة الوطنية لتحرير فلسطين (حركة فتح) _ أهم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية _ وتيار آخر يرفض هذه الاتفاقية ويؤصر على متابعة المقاومة المسلحة ضد العدو الصهيوني، وهو التيار الذي تشكل من تحالف الفصائل العشر، وأبرز قوى هذا التيار؛ حركة المقاومة الإسلامية (حركة حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي، والجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين (صالح، فزاعة الانقسام الفلسطيني، 2021)، ونتيجة لهذا الخلاف حدث صدام بين هاذين التيارين، ترجمته الاشتباكات المسلحة، وحملات الاعتقال ضد نشطاء حركة حماس _ خاصة وأن حركة فتح تقود السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الأمنية منذ نشأتها سنة 1994 _ والاتهامات المتبادلة والبيانات والتعليقات والمهرجانات والتصريحات السياسية المتعكسة، كما ترجمته حالة اللااستقرار التي عرفها المجتمع الفلسطيني. تحول هذا الصدام إلى انقسام سياسي بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالأغلبية الساحقة في الانتخابات التشريعية مع بداية سنة 2006، ورفض حركة فتح وبقية الفصائل المشاركة في الحكومة التي شكلتها حركة حماس بقيادة "إسماعيل هنية"، بحجة عدم الاتفاق على البرنامج السياسي للحكومة (عوض، 2015). بادرت قيادات الأسرى في السجون الإسرائيلية في منتصف 2006 إلى إطلاق ما يسمى بـ "وثيقة الأسرى" التي تم على أساسها عقد مؤتمر للحوار الوطني في 25 ماي 2006 (الجعبري، 2018، صفحة 62)، إلا أن التوتر ظل قائما، فتدخلت المملكة العربية السعودية ونجحت في دفع الحركتين إلى توقيع ما بات يعرف بـ "اتفاق مكة" في 8 فيفري 2007، الذي يقضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية. لكن انهيار الاتفاق بعد الحوادث الدامية التي اندلعت بين الأشقاء الفلسطينيين في شوارع قطاع غزة، انتهت بسيطرة حركة حماس على القطاع في 14 جوان من سنة 2007 (عوض، 2015)، ليضاف إلى الانقسام السياسي الفلسطيني انقسام إقليمي (جغرافي) في أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني، بقيام كيانيين سياسيين وحكومتين، واحدة في الضفة الغربية تسيطر عليها حركة فتح، وأخرى في قطاع غزة تسيطر عليها حركة حماس، ما شكل خطرا على المشروع الوطني الفلسطيني (مشروع الاستقلال)، وعلى مشروع التسوية الذي تتبناه بعض الدول الإقليمية وعلى رأسها مصر، التي كان لها الدور الأبرز عربيا وإقليميا في التوسط بين حركتي فتح وحماس وباقي الفصائل الفلسطينية باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية، لارتباط هذا الملف باستقرارها السياسي والأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي، ولإدراكها مخاطر الانقسام الفلسطيني وانعكاساته السلبية على الأمن القومي المصري. وفي هذه الورقة سنناقش الدور المصري وأبعاده في عملية المصالحة الوطنية الفلسطينية، من خلال الإجابة على

التساؤلات التالية:

- كيف تعاملت القيادات المصرية المتعاقبة في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2014 مع ملف المصالحة الوطنية

الفلسطينية؟ وما دوافع كل منها؟

- ما هو الثابت، وما هو المتغير في السياسة الخارجية المصرية تجاه ملفات القضية الفلسطينية في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2014؟

إلى أي مدى استطاعت الجهود المصرية تحقيق الاستقرار الداخلي الفلسطيني؟

وقبل أن نجيب على هذه التساؤلات نستعرض مسارات السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية منذ نشأتها عموماً وتجاه ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية خصوصاً.

1. مسارات السياسة الخارجية المصرية تجاه المصالحة الوطنية الفلسطينية قبل 2006

ارتبطت مصر بالقضية الفلسطينية منذ ظهورها بعد نكبة 1948 ارتباطاً وثيقاً، بحكم العوامل التاريخية والإيديولوجية والجغرافيا السياسية وحتى العوامل الاقتصادية، وعرفت سياستها الخارجية إزاءها العديد من المحطات والمواقف والتحول، تعلق معظمها بصانع القرار المصري، ففي العهد الملكي كان العامل الديني الإسلامي هو المحرك الأساسي لمساندة مصر لقضية العرب المركزية، وفي الحقبة الناصرية ظهر العامل القومي العربي كعامل مؤثر في صناعة القرار تجاهها، أما في عهد "أنور السادات" و"حسني مبارك" فتحكم العامل الجغرافي السياسي في علاقة مصر واهتمامها بالقضية الفلسطينية (سيف، 2015، صفحة 78)؛ فبعد توقيع مصر هدنة رودس مع الكيان الصهيوني في فبراير 1949، أصبحت مسئولة عن إدارة قطاع غزة كوحدة مستقلة عنها سياسياً واقتصادياً، وعملت على توفير الأمن والغذاء للاجئين الفلسطينيين بالتعاون مع هيئات الإغاثة الدولية، ثم رأت مع مجموعة من زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية ضرورة تشكيل حكومة تمثل الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية أطلق عليها اسم حكومة عموم فلسطين (الجمعي، 2011، صفحة 137-139) والتي ظل قرار تأسيسها حبراً على ورق للأسف. وخلال المرحلة الناصرية تبنت مصر القضية الفلسطينية وتحدثت باسم الشعب الفلسطيني وقضيته في ظل غياب تنظيمات سياسية تتحدث باسمه، إلى أن نشأت منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، وبعدها الحركة الوطنية لتحرير فلسطين (حركة فتح) سنة 1965 (البرغوثي، 2006، صفحة 13).

أما بعد استلام الرئيس "أنور السادات" حكم مصر منذ سنة 1970 الذي اختار الاعتماد على الوسائل السلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي. قام بزيارة القدس سنة 1977 ووقع اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني عرفت باتفاقية "كامب ديفيد" سنة 1978، والتي لم يخرج السادات من ورائها بأية نتائج بسبب عدم فهم العقليّة الصهيونية، كما يجمع على ذلك جل المحللين السياسيين، فقد كانت الاتفاقية إبعاداً لمنظمة التحرير الفلسطينية،

والغاء لأي مشروع دولة فلسطينية مستقبلية (خضر، 2012، صفحة 25)، كما انها أحدثت شرخا كبيرا في علاقة مصر بالقضية الفلسطينية وبالعرب عموما. ليعمل الرئيس "حسني مبارك" بعد توليه حكم مصر سنة 1981 على تحسين العلاقات الرسمية مع الفلسطينيين، انطلاقا من سعيه إلى وقف العدوان الإسرائيلي على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان سنة 1982، إضافة إلى انتقاد سياسة القمع والابادة التي انتهجتها دولة الكيان الصهيوني في التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى سنة 1987، واستدعاء السفير المصري في دولة الكيان الصهيوني أثناء الانتفاضة الثانية سنة 2000_ تحت ضغط الرأي العام المصري (سيف، 2015، صفحة 80)، كما اهتم بمختلف الملفات الفلسطينية أبرزها ملف التسوية والمفاوضات مع إسرائيل حيث لعبت مصر في عهده دور الوسيط بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، بمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991، وحضور الرئيس "حسني مبارك" اتفاقية أوسلو 1 سنة 1993، وبالضغط على الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات" لتوقيع "اتفاقية القاهرة" و"طابة" مع الجانب الإسرائيلي منتصف التسعينات، إضافة إلى الاهتمام الكبير بملف تبادل الأسرى، وملف المصالحة الوطنية الفلسطينية؛ حيث رعت مصر معظم الحوارات الفصائلية الفلسطينية، وشهدت أراضيها توقيع عدة اتفاقيات فلسطينية داخلية (جمال، 2020). بحكم موقعها الإقليمي والعربي ودورها الريادي في العالم العربي والإسلامي وصلتها بكافة الأطراف الفلسطينية من جهة، وعلاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

ففي شهر ديسمبر من سنة 1995 عقدت في القاهرة جلسة حوار بين السلطة الفلسطينية وحركة المقاومة الإسلامية (حركة حماس)، حاولت خلالها السلطة الوطنية الفلسطينية إقناع حركة حماس بالمشاركة في الانتخابات، كما طالبتها بوقف المقاومة المسلحة احتراما لبنود اتفاقية أوسلو، لكن حركة حماس رفضت المشاركة في الانتخابات التشريعية، والتزمت فقط بعدم إفشالها، وفي نوفمبر 2002 دعت القيادة المصرية الفلسطينيين إلى الحوار من أجل توحيد الموقف الفلسطيني، والوقف المؤقت للعمليات الاستشهادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى تنتهي الانتخابات الإسرائيلية؛ بهدف توفير فرصة لفوز حزب العمل الإسرائيلي الذي يملك برنامجا للحل السياسي السلمي. استمرت مصر في رعاية الحوارات الفلسطينية، وعقد سنة 2003 بالقاهرة حوارين كافة الفصائل الفلسطينية هدفا إلى:

- _ توحيد الشعب الفلسطيني.
- _ إيجاد قرار فلسطيني موحد في مواجهة العدو الإسرائيلي.
- _ رسم السياسات الفلسطينية.
- _ تشكيل قيادة موحدة وتحقيق إصلاح داخلي.

ونذكر أن القيادة المصرية طالبت في هذين اللقاءين حركة حماس بضرورة تحييد المدنيين من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في العمل المسلح (قسم الارشيف والمعلومات، 2009، صفحة 9_11). وفي 15 مارس

2005 عقد في القاهرة مؤتمر آخر جمع معظم الفصائل الفلسطينية، عرف باتفاقية القاهرة _ التي أصبحت مرجعية لكل الاتفاقات اللاحقة _ أعلن فيه عن الالتزام بفترة تهدئة حتى نهاية 2005، وتم التأكيد على التمسك بالثوابت الوطنية، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، وإقامة دولته وعاصمتها القدس، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ومن بين أيضا ما اتفق عليه المتحاورون ضرورة تنظيم انتخابات محلية وتشريعية وفقا لقانون انتخابي يتم التوافق عليه (أبو الهطل، 2015، صفحة 64).

ونشير أنه في الوقت الذي كانت مصر تسعى إلى حل النزاع الفلسطيني _ الفلسطيني، ظلت بقيادة الرئيس "محمد حسني مبارك" ملتزمة باحترام معاهدة السلام مع دولة الكيان الصهيوني (معاهدة كامب ديفيد)، وظلت العلاقات بين الدولتين قائمة بكل مظاهرها؛ منها مشاركة إسرائيل في معارض القاهرة الصناعية والثقافية والفنية وفي الأسابيع السياحية والندوات العلمية والمشاريع البحثية المشتركة، ليسمح لها بعد ذلك بافتتاح مركز الدراسات السياسية في القاهرة، (حسين، 1984، صفحة 60)، وتطورت العلاقات الاقتصادية أكثر بعقد اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة "كوبز" سنة 2004 (سيف، 2015، صفحة 80)، التي تنص على دخول المنتجات المصرية الأسواق الأمريكية دون جمارك، شرط أن يكون المكون الإسرائيلي من المواد الخام الداخلة في تصنيع هذه المنتجات يمثل 11.5%، فارتفعت بذلك صادرات إسرائيل إلى مصر بنسبة 800%، وتمكنت بذلك من التوغل في الاقتصاد المصري (ياسين ح.، 2017)، كما قامت القيادة المصرية في ذات الوقت بتوجيه سياستها الخارجية باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت في ربط علاقات صداقة وتعاون معها بعد نهاية حرب أكتوبر 1973 (عهد الرئيس أنور السادات)، تجلت مظاهرها في تقديم الولايات المتحدة الأمريكية لمصر قرض وضمانات بحوالي 100 مليون دولار، تلتها معونات بقيمة 2,6 مليار دولار بعد صدور قانون المعونات الأمريكي في أول جانفي 1975، ثم تلقت مصر تحويلات نقدية ومساعدات عسكرية أمريكية مباشرة بعد توقيعها لاتفاقية "كامب ديفيد" مع الكيان الصهيوني؛ _ بعد أن تأكدت الولايات المتحدة الأمريكية من تقدم عجلة مسار التسوية بين العرب ودولة الكيان الصهيوني، وخروج مصر من دائرة الصراع العربي _ الإسرائيلي _ وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، زادت الضغوط الأمريكية على مصر لإجراء إصلاحات سياسية ودستورية، وربطت التقدم في هذه الملفات بحجم المعونة واستمرارها، حيث رفعت نصيب برامج الديمقراطية والحوكمة (الإدارة الرشيدة) إلى 16% من إجمالي ارتباط المعونة - لأن الرئيس "جورج بوش الابن" جعل التنمية العالمية ركيزة ثالثة للأمن القومي الأمريكي بجانب الدفاع والدبلوماسية _ وفي إدارة الرئيس "أوباما" ظهر في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2010 جزء خاص بمصر، نص على منحها 1,55 مليار دولار، منها 1,3 مليار دولار معونة عسكرية (فايد، 2012، صفحة 6_7).

وتفسير أبعاد السياسة الأمريكية تجاه مصر جاء واضحا في الفصل 511 من قانون الأمن المتبادل الأمريكي، الذي تضمن ما يلي: "لا يجوز منح أية مساعدات اقتصادية أو فنية لأية دولة من الدول إذا كانت

هذه المساعدة لا تدعم أمن الولايات المتحدة الأمريكية". كما حملت وثائق صادرة عن البيت الأبيض عقب حرب الخليج الثانية تفسيراً معلناً لهذه السياسة، تمثلت أهم محاورها في:

- الالتزام بأمن إسرائيل وضمان تفوقها النوعي والالتزام بأمن الدول الصديقة ومن بينها مصر.
- الحفاظ على السلام المصري الإسرائيلي واعتباره مصلحة أمريكية.
- الاستفادة من الدور الريادي لمصر في دعم الاستقرار في المنطقة.
- التعاون مع مصر في مواجهة التهديدات الموجهة إلى الأصدقاء المشتركين.
- تحديث القوات المصرية لتخفيف العبء عن الاقتصاد المصري بما يمكنه من القيام بدور في الشرق الأوسط (فايد، 2012، صفحة 19).

لم ترفض مصر المعونات الأمريكية، واستغلتها في الحفاظ على استقرارها الأمني والاقتصادي والسياسي، ومقابل استمرارها، التزمت بالعمل على تثبيت الأوضاع الأمنية في المنطقة، وبحماية حدود دولة الكيان الصهيوني، وبالترويج لمشروع التسوية بين الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية والعمل على إنجاحه. كما كانت ملتزمة باحترام معاهدة "كامب ديفيد" منذ توقيعها سنة 1978.

2. الموقف المصري من ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية (2006_2014)

مرّ الموقف المصري من ملف المصالحة الفلسطينية بعدة مراحل، الأولى في عهد الرئيس "محمد حسني مبارك" (1981_2011)، والثانية في عهد الرئيس "محمد مرسي"، والثالثة في عهد الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، دون أن ننسى المرحلة الانتقالية التي تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون مصر، بعد تنحي الرئيس حسني مبارك سنة 2011.

1.2. في عهد الرئيس حسني مبارك (2006_2011)

بعد فوز حركة حماس بأغلبية المقاعد في الانتخابات التشريعية الفلسطينية شهر جانفي من سنة 2006 ظهر تخوف النظام المصري من هذا الفوز ومن النتائج المحلية والإقليمية التي ستترتب عنه، معتبراً نتائج هذه الانتخابات مشكلة وليست تطوراً للمسار الديمقراطي في فلسطين؛ ذلك لأن حركة حماس هي امتداد لحركة الإخوان المسلمين المعارضة للنظام المصري، وبرنامجهما السياسي والفكري يرفض التسوية مع الكيان الصهيوني، ومناهض للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتمثل أول موقف للرئيس "حسني مبارك" إزاء هذا الفوز، أنه طالب حماس بضرورة الاعتراف بإسرائيل والالتزام بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل في حالة تشكيلها الحكومة الجديدة، كما طالب بذلك وأكد عليه كل من رئيس الوزراء المصري "أحمد نظيف"، ومدير المخابرات المصرية اللواء "عمر سليمان" (أبو الهطل، 2015، صفحة 57)، أما ميدانيا فقد تدخل وفدها الأمني المقيم في غزة وطرح مبادرة لوقف المواجهات المسلحة بين الفصائل الفدائية في 28/01/2007 (صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، 2008، صفحة 28)، ودعا وإلى ضرورة التوصل إلى اتفاق

لتأسيس حكومة وحدة وطنية طبقا لما جاء في اتفاق مكة، لكن للأسف لم يحدث الاتفاق، ليتدخل الوفد الأمني المصري برئاسة اللواء "برهان حماد" من جديد ويتمكن من وقف نسبي لإطلاق النار بين الطرفين، وتبدأ جولة جديدة من الحوار بمشاركة العديد من الفصائل الفلسطينية على غرار الحوار السابق في القاهرة سنة 2005 (جاد الله، 2019، صفحة 94_95). حيث استقبلت القاهرة وفودا من الفصائل الفدائية الفلسطينية، تبادلت عدة اقتراحات لوقف المواجهات المسلحة بينها (صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، 2008، صفحة 44).

وبعد تشكيل حركة حماس الحكومة الفلسطينية العاشرة في 19 مارس 2007م، اتخذ النظام المصري عدة إجراءات عبرت بشكل واضح عن موقفه غير المؤيد لهذه الحكومة منها: _ عدم استقبال رئيس الوزراء "إسماعيل هنية" ووزرائه من طرف نظرائهم المصريين، واستقبالهم من طرف مسئولين في المخابرات المصرية، رفض تحويل الأموال للحكومة التي ترأسها حركة حماس، تشديد الإجراءات على الحدود مع قطاع غزة تزامنا مع الحصار الدولي الذي فرض عليها، رغم إعلانها عن احترام الاتفاقيات التي وقعتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع إسرائيل، وعن تقبلها للشرعية الدولية (أبو الهطل، 2015، صفحة 58)، وبعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في جوان 2007، قامت مصر بنقل طاقمها الأمني والدبلوماسي إلى مقر السفارة في مدينة رام الله بالضفة الغربية، واستمرت في علاقاتها مع السلطة الفلسطينية باعتبارها السلطة الشرعية (ابراش، 2020).

لكن حرصا منها على تأمين حدودها الشمالية الشرقية، وحفاظا على أمنها القومي بسبب ارتباط الملفات الفلسطينية بحالة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، سعت مصر إلى حل النزاع الفلسطيني-الفلسطيني، بقيامها بمبادرات لإنهاء الانقسام، وباحتضانها معظم الاجتماعات التي تناقش موضوع المصالحة الفلسطينية، بداية بإجراء اتصالات ثنائية وحوارات ثلاثية في محاولات لإنهاء الأزمة بين حركتي فتح وحماس، ثم ارسال وفد أمني إلى غزة برئاسة اللواء "برهان حماد" تحت رعاية الوزير "عمار سليمان" رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية (2003-2011) (جاد الله، 2019، صفحة 94)، الذي لعب دورا رئيسيا في تفعيل ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية لإنهاء مأزق الانقسام (سيف، 2015، صفحة 77)، كما أن الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" من جهته كان يريد أن يكون لمصر الدور الفاعل في رعاية هذه العملية وإنجاحها، لإدراكه ثقل مصر وتأثيرها في الساحة السياسية لفلسطينية أو العربية، فضلا عن أنها قريبة من خطه السياسي، وقد تبين ذلك عندما طلب من الرئيس "حسني مبارك" أن تقوم مصر باستضافة الحوار الفلسطيني، فرغم كل المساعي والمحاولات العربية والإسلامية؛ اليمنية والجزائرية والقطرية والسنغالية في سنة 2008، إلا أن الخلافات ظلت على حالها، ذلك أن الرئيس "محمود عباس" كان حضوره في معظم هذه الجولات مجاملة فقط حسب رأي الطرف السنغالي (صالح، تطورات ملف الحوار والمصالحة وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني (2008_2017)، 2017، صفحة 13_15) وأعلنت مصر بناء على ما سبق استعدادها لعقد مؤتمر للمصالحة الفلسطينية في 10/11/2008، لكنه تعثر

بسبب عدم حضور ممثلي "حركة حماس" وثلاثة من الفصائل الأخرى لمطالبتها بإطلاق سراح السياسيين، والسماح لوفدها في الضفة الغربية بالحضور. (صالح، تطورات ملف الحوار والمصالحة وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني (2008_2017)، 2017، صفحة 17)، وبعد نهاية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008-2009)، عقدت الفصائل الفلسطينية اجتماعا بالقاهرة في 2009/2/26، اتفقت فيه على تشكيل خمس لجان، تناقش قضايا الأمن والانتخابات ومنظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، وركزت حركة فتح خلال جولات الحوار على تشكيل حكومة تستطيع التعامل مع المتطلبات والضغوط الدولية لضمان فك الحصار عنها، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، بينما ركزت حركة حماس على أن يكون الاتفاق شاملا يعالج الملفات الخمسة وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه دفعة واحدة، مع إطلاق سراح معتقليها لدى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ورفض الضغوط الخارجية المتمثلة بشروط اللجنة الرباعية الدولية² _ الاعتراف بإسرائيل والتخلي عن المقاومة المسلحة_ لكنه لم يتم التوقيع والتفاهم بين الطرفين (المجلس المصري للشؤون الخارجية، 2016، صفحة 23)، وفي نفس السنة من 25_27 جويلية دعت مصر إلى عقد جولة أخرى للحوار لتوقيع المصالحة، لكن "حركة حماس" أصرت على ضرورة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية قبل عملية التوقيع، كما اعتذرت "حركة فتح" عن الحضور بسبب انعقاد دورة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني، فلم تتعد هذه الجولة، واتهمت "حركة حماس" "حركة فتح" بعدم جديتها في إنهاء الانقسام. (صالح، تطورات ملف الحوار والمصالحة وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني (2008_2017)، 2017، صفحة 23).

وفي يوم 2009/10/15، كانت جولة أخرى من جولات المصالحة الفلسطينية بالقاهرة، عرضت فيها مصر ورقة اتفاق متكاملة جاءت بعنوان "اتفاقية الوفاق الفلسطيني" تعالج معظم القضايا الخلافية بين الحركتين، كما تضمنت تفاصيل حول إجراءات تنفيذ المبادئ العامة التي لم تتضمنها لقاءات الحوار السابقة، وطلبت من الحركتين التوقيع عليها دون أي تعديل (المجلس المصري للشؤون الخارجية، 2016، صفحة 23)، وتعد أنضج وأشمل ورقة للمصالحة، لكن "حركة حماس" رفضت توقيعها وطلبت مهلة لقراءة نص الورقة ومراجعته، ما أثار غضب الجانب المصري وجعله يتهمها بتعطيل المصالحة استجابة لضغوط كل من قطر وإيران وسوريا (صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، 2010، صفحة 150)، في الوقت الذي سارعت فيه "حركة فتح" إلى التوقيع على الورقة دون تعديل، والسبب هو التغطية على فضيحة "تقرير جولدستون"³

(صالح، تطورات ملف الحوار والمصالحة وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني (2008_2017)، 2017، صفحة 26). رفضت القاهرة إعادة فتح الورقة للنقاش والتعديل أوائل سنة 2010، لكنها عادت لتغير موقفها بعد لقاء الوزير المصري "عمر سليمان" برئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل" في مكة، واتفاقه معه على الاتصال بالرئيس الفلسطيني "محمود عباس" لإقناعه بإرسال وفد إلى دمشق للالتقاء بوفد من حماس من أجل التوصل إلى تفاهات فلسطينية - فلسطينية، وقد جاء هذا التراجع في الموقف المصري لمساعدة الرئيس "محمود عباس" في

المفاوضات مع دولة الكيان الصهيوني التي واجهت معارضة فلسطينية كبيرة، كما جاء نتيجة مساعي السعودية في التقريب بين القاهرة ودمشق (صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، 2011، صفحة 135). وإلى جانب الجهود الدبلوماسية المبذولة في سبيل حل النزاع الفلسطيني_ الفلسطيني، بذلت القوات المصرية جهودا مكثفة في مواجهة ظاهرة الأنفاق الرابطة بين قطاع غزة والأراضي المصرية، التي بدأت تنمو وتتوسع بعد الحصار على غزة سنة 2006، حتى وصل عددها إلى 500 نفق سنة 2008 (صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، 2009، صفحة 327)، حيث قامت خلال سنة 2009 بتدمير حوالي 80% منها، كما قامت بإنشاء أبراج مراقبة على طول الحدود مع غزة، وبناء جدار فولاذي حدودي بعمق 20-30 م بإشراف ومعونة أمريكية، واتخذت إجراء يقضي بإغلاق معبر رفح الحدودي تماما؛ معتبرة عملية فتحه دون موافقة الجانب الإسرائيلي والأمريكي والسلطة الفلسطينية في رام الله، دخولا مع هذه الأطراف في أزمة سياسية، ربما ينجر عنها تدخل عسكري إسرائيلي في الأراضي المصرية، متناسية ما يمثله معبر رفح والأنفاق لسكان غزة من شرايين الحياة (صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، 2010، صفحة 153_154).

كما رفضت حكومة الرئيس حسني مبارك التعامل مع حركة حماس، مبررة ذلك بأنها حكومة مقالة، وأنها لا تريد أن تكرر الانقسام الفلسطيني؛ فهي ترى أن الحكومة الشرعية هي حكومة رام الله، وأن الحكومة في غزة حكومة غير شرعية، ما دفع الأخيرة إلى اتهام القيادة المصرية بالتحيز والوقوف مع حركة فتح في مواجهة حركة حماس، بل وأنها أداة ضغط لإجبارها على التوقيع على ورقة لم يتم التوافق عليها بحكم أنها جزء من الإخوان المسلمين (سيف، 2015، صفحة 77)، وقد صعب ذلك من قدرة الحكومة المصرية من التأثير على حركة حماس في عملية إنهاء الانقسام. (صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، 2010، صفحة 150). ومع اندلاع أحداث الثورة في 2011/1/25 ضد نظام الرئيس "حسني مبارك"، اتهم النظام المصري أطراف فلسطينية وعلى رأسهم "حركة حماس" بالضلوع في بعض الأحداث، كما اتهم التلفزيون المصري علنا "حركة حماس" بالمشاركة في الثورة، ووجه وزير الخارجية المصري اتهامات لعناصر من تنظيم الجيش الإسلامي في غزة بالتورط في عملية تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية ليلة رأس السنة (2011) (سيف، 2015، صفحة 77). نخلص إلى أن نظام الرئيس "حسني مبارك" لم يكن حياديا في مساعيه للإصلاح بين الطرفين، ولم يعمل على متابعة تطبيق بنود اتفاقيات المصالحة، كما أنه لم يستطع معالجة أسباب الانقسام الحقيقية، إضافة إلى الضغوط الإقليمية والدولية، فكان من الطبيعي أن تفشل كل مساعيه في حل النزاع الفلسطيني_ الفلسطيني، لتظل المصالحة الفلسطينية تراوح مكانها رغم المعاناة والحصار والاجتياحات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة.

2.2. في المرحلة الانتقالية -المجلس العسكري الأعلى-(2011-2012)

بعد تنحي الرئيس حسني مبارك في 2011/2/11، وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون

البلاد الداخلية والخارجية، انتقد وزير الخارجية المصري "نبيل العربي" السياسة الخارجية لبلاده في السنوات الماضية، واصفا موقفها من حرب غزة 2008/2009 بالموقف المشين قائلا: "أخجلني هذا الموقف المشين لأننا شاركنا في حصار المدنيين، وهو ما يرقى إلى مستوى جرائم الحرب" (الدنان، 2016، الصفحات 7-9)، وأعرب عن اهتمام القيادة المصرية المؤقتة بملف المصالحة الوطنية الفلسطينية، التي لعبت فيما بعد دورا في توفير الجو الملائم للأطراف الفلسطينية من أجل قبول اتفاق القاهرة، حيث أشرف _المجلس العسكري الأعلى- على اجتماعات المتابعة بين حركتي فتح وحماس في شهري مارس وأفريل من سنة 2011 (سوارت، 2019، صفحة 10)، ثم قام باستضافة وفد من الحركتين في 27/4/2011 الذي توصل إلى التوقيع على اتفاق القاهرة بتاريخ 2011/5/3 برعاية جهاز المخابرات العامة، وقد تضمن الاتفاق تشكيل حكومة انتقالية تضم شخصيات مستقلة، وتشكيل لجنة انتخابية، بالإضافة إلى إطلاق سراح السجناء من كلا الحركتين، أعقب هذا التوقيع احتفالا في مقر جهاز المخابرات بحضور الأمين العام للجامعة العربية "عمرو موسى"، ورئيس المخابرات العامة ووزير الخارجية المصريين، وقد منعت وسائل الإعلام الإسرائيلية من حضور مراسيم توقيع هذا الاتفاق (ياسين ب.، 2020، صفحة 483).

ورغم أن اتفاق القاهرة يعتبر محطة هامة من محطات الحوار الفلسطيني _ الفلسطيني، إلا أن الخلاف ظل قائما حول البرنامج الرئيسي لحكومة الوحدة، وظل ما جاء معه من تفاهات مجمدا حتى بعد لقاءات لاحقة في نفس السنة (المجلس المصري للشؤون الخارجية، 2016، صفحة 24). منها اجتماع المصالحة بين الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل" بتاريخ 24/11/2011، الذي أسفر عن عدة نتائج تمثلت في:

- الاتفاق على إنهاء الاعتقال السياسي بين الطرفين.
- تحديد موعد اجتماع اللجنة القيادية العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء الانتخابات.
- تعزيز المواجهة الشعبية لمواجهة الاحتلال والاستيطان اليهودي (ياسين ب.، 2020، صفحة 483).
- أما لقاء يوم 20/5/2012 بين حركتي فتح وحماس (اتفاق القاهرة)، اتفق فيه المشاركون على:
- مباشرة لجنة الانتخابات عملها في غزة ابتداء من 27/5/2012.
- بدء مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة المتفق عليها.
- يتم تحديد يوم إجراء الانتخابات بالتوافق بين كل الفصائل والقوى الفلسطينية.
- إلا أن حركة حماس قامت بمنع لجنة الانتخابات من ممارسة عملها في غزة في 2/7/2012، فكانت النتيجة تعطيل الاتفاق. (المجلس المصري للشؤون الخارجية، 2016، صفحة 25)
- ويرى البعض من المحللين أن سعي المجلس العسكري لإتمام ملف المصالحة الفلسطينية، يعود إلى رغبة المجلس في تحقيق مصالح داخلية مصرية؛ أهمها الرغبة في تحسين علاقة القيادة المصرية الجديدة مع جماعة

الإخوان المسلمين الذين كانوا يستعدون لدخول المعترك السياسي في مصر (سيف، 2015، صفحة 92).

3.2. في عهد الرئيس محمد مرسي (2012_2013)

بعد فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية في مصر في 25 جوان 2012 ممثلين في حزب الحرية والعدالة، هنأت السلطة والفصائل الفلسطينية الرئيس "محمد مرسي" والشعب المصري بنجاح المسار الانتخابي وأعربوا عن آمالهم في أن يعيد فوزه الدور الريادي لمصر في دعم القضايا العربية والإسلامية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وأن يتمكن من تقديم المزيد من الدعم للمصالحة الفلسطينية، كما عبّر الشعب الفلسطيني في قطاع غزة عن مساندة الرئيس "محمد مرسي" من خلال المظاهرات الشعبية التي "شارك فيها إلى جانب الشعب رئيس الحكومة" إسماعيل هنية" رافعا علم مصر إلى جانب علم فلسطين، ما عدّه المستشار السياسي لرئيس السلطة الفلسطينية "تمر حماد" مبالغة في رد الفعل الفلسطيني إزاء ما يحدث في مصر (القاسم و سعد، 2020).

وبعد أن أدى الرئيس مرسي اليمين الدستوري في 30/6/2012، أكد في خطاب رسمي أن مؤسسة الرئاسة ستعمل على إتمام المصالحة الوطنية (الدنان، 2016، صفحة 24)، وأكد على ذلك أيضا في الدورة الرابعة والعشرين للقمّة العربية في الدوحة في 26/3/2013، قائلا إن مصر لن تدخر جهدا من أجل إتمام المصالحة الفلسطينية، لاعتبارها غاية نبيلة تعيد وحدة الشعب الفلسطيني وتضمن استمرار صموده وكفاحه من أجل الحصول على كامل حقوقه بنفسه وعلى أرضه (وكالة أنباء الشرق الأوسط- الدوحة-، 2013). وتطبيقا لهذه السياسة، قام الرئيس "محمد مرسي" بعقد العديد من اللقاءات لدعم هذا الملف، مثل اللقاء الثلاثي الذي جمعه مع الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل" في مصر بتاريخ 9/1/2013، ولقاء آخر جمعه مع محمود عباس في مصر أيضا بتاريخ 16/5/2013 لبحث ملف المصالحة الوطنية، كما قام الرئيس "محمد مرسي" باستقبال "خالد مشعل" في 17/6/2013، للبحث أيضا في ملف المصالحة الفلسطينية. وقد أكد الرئيس "محمد مرسي" على ضرورة تحقيق المصالحة الفلسطينية لتعزيز الموقف الفلسطيني في عملية السلام. كان الرئيس "محمد مرسي" في ذلك حذرا في تعامله مع حماس خوفا من تغليب علاقاته الايديولوجية على السياسة الرسمية لمصر مع الرئاسة الفلسطينية، فقد تعامل بشكل متساو مع حركتي فتح وحماس (ياسين ب.، 2020، صفحة 129). وهذا ما أكدّه الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" في قوله "لو شعرت في أي لحظة أن موقف مصر ينحاز لحركة حماس في موضوع المصالحة الوطنية، لما كنت أنا هنا في القاهرة" (سيف، 2015، صفحة 123).

لكنه اتخذ موقف واضح ضد الحصار على غزة، في كلمة ألقاها (الرئيس محمد مرسي) في المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، يوم 30 سبتمبر 2012 جاء فيها "لا يمكن أن يقف المصريون عاجزون أمام حصار غزة، وأن المعابر مفتوحة لتقديم ما يحتاجه أهل غزة من غذاء ودواء وتعليم وتواصل

بين العائلات، فالحدود والمعابر مفتوحة لنقوم بدورنا وواجبنا اتجاه أشقائنا في غزة". ووصف العدوان الإسرائيلي على غزة في 14 نوفمبر 2012 بأنه "العدوان السافر على الإنسانية" وقال: "القاهرة لن تترك غزة بمفردها، مصر اليوم ليست مصر الأمس، والعرب اليوم ليسوا عرب الأمس" (جمال، 2020)، وفي عهده تقلص حجم عمليات تدمير الأنفاق الرابطة بين سيناء وقطاع غزة، مقارنة بالتي دمرت في عهد المجلس العسكري، حيث ظلت تعمل وتساهم في إمداد غزة بالمواد الاستهلاكية وبالمعدات العسكرية، وقد بررت القيادة العسكرية استمرار تدمير بعضها، بأنها لن تتوانى في اتخاذ التدابير التي من شأنها حماية أمن مصر من الجماعات المتشددة المتسللة من قطاع غزة إلى سيناء والعكس؛ التي كانت تنفذ عمليات عسكرية ضد الجيش المصري في سيناء (القاسم وسعد، 2020)، وفي المقابل تأزمت خلال هذه الفترة العلاقة بين مصر ودولة الكيان الصهيوني، رغم محافظة القيادة المصرية مصر على معاهدة كامب ديفيد للسلام واتزام بنودها، ومن مظاهر هذا التأزم؛ إصدار الرئيس "محمد مرسي" أمر بسحب السفير المصري من إسرائيل احتجاجا على العدوان على غزة سنة 2012، واستدعاء السفير الإسرائيلي في مصر، وتسليمه رسالة احتجاج بشأن العدوان مطالبا بضرورة الوقف الفوري لكل أشكال العدوان على غزة (الدنان، 2016، صفحة 49).

ويذكر رئيس الموساد الإسرائيلي "أفرايم هاليفي" أنه حدثت قطيعة بين الطرفين، مستدلا بموقف الرئيس "محمد مرسي" من رئيس الحكومة الإسرائيلي "بنيامين نتانياهو"، حين بعث إليه برسالة تهنئة بمناسبة فوزه في الانتخابات الرئاسية المصرية وتوقع منه ردا، لكن ذلك لم يحدث (الدنان، 2016، صفحة 51). ظلت المصالحة الوطنية الفلسطينية تراوح مكانها في عهد الرئيس "محمد مرسي" رغم الجهود الحثيثة لإتمامها، فالاتفاقيات الموقعة سنة 2013 بين وفدي حركتي "حماس" و"فتح" لم تجسد على أرض الواقع، لأن "حركة فتح" ذهبت إلى التفاوض مع إسرائيل دون التنسيق والتفاهم مع "حركة حماس". (صالح، التقرير الاستراتيجي لسنة 2012، 2013، صفحة 192).

4.2. في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي (2013_2014)

نفذ وزير الدفاع المشير عبد "الفتاح السيسي" انقلابا عسكريا ناجحا ضد الرئيس "محمد مرسي"، في 3/7/2013، وتولى حكم مصر بدء من هذا التاريخ، وبدأ في توجيه سياستها الخارجية، لكن قيادته لم تعلن عن موقفها من ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية، مما اضطر بعض المسؤولين الفلسطينيين إلى الاتصال بأطراف مصرية، أبلغتهم عدم استعداد القيادة المصرية الجديدة مباشرة ملف المصالحة الوطنية الفلسطينية لإتمامه، وهذا ما أكدته عضو المكتب السياسي لحركة حماس "موسى أبو مرزوق" في 4/8/2013، وما أكدته أيضا عضو اللجنة المركزية لفتح ومسئول ملف المصالحة "عزام الأحمد" في تصريح له: "اتصلت بالأخ موسى أبو مرزوق، وأبلغته بأن مصر أبلغتنا عدم جاهزيتها للجمع بين حركتي فتح وحماس في القاهرة، واستفسرنا من الإخوة المصريين فقالوا، لا يسمح الوقت الحالي بعقد اجتماعات بين الطرفين" (الدنان، 2016، صفحة 25).

نظرت القيادة المصرية الجديدة لحركة حماس نظرة عدا، خصوصا بعد تأكيدها (حركة حماس) على استمرار علاقتها بجماعة الاخوان المسلمين في مصر، مما جعل بعض القوى السياسية المصرية تحملها مسؤولية ما جرى في مصر بعد سقوط نظام "محمد مرسي" (ابراش، 2020)، وصدرت في حق حماس أحكام قضائية في 2014/03/04 تنص على حضر نشاطها في مصر، ووجهت اتهامات جنائية لبعض عناصرها، تمثلت في تمويل عناصر ارهابية بالمال والسلاح لتنفيذ عمليات عسكرية ضد الأمن المصري في سيناء، ووصل تدهور العلاقات مع حركة حماس إلى درجة تأييد العدوان الإسرائيلي على غزة في صيف 2014 (صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2014_2015، 2016، الصفحات 152-153).

لكن رغم ذلك قرّرت مصر اتمام ملف المصالحة الفلسطينية، وأصرت على احتكاره بعد أن نفت على لسان وزير خارجيتها "نبيل فهمي" انسحابها من متابعة هذا الملف، وبدأت باستقبال جولة جديدة من جولات الحوار الفلسطيني_ الفلسطيني يوم 2014/9/25 في القاهرة، وقّع فيها الطرفين الفلسطينيين المتنازعين على ورقة تفاهات لتنفيذ ما تعثر تنفيذه في اتفاق المصالحة سنة 2011 (الدنان، 2016، صفحة 25).

وتفسر حركة حماس موقف القيادة المصرية الجديدة في رعاية جهود واتفاقيات المصالحة، والتهدة بين قطاع غزة ودولة الكيان الصهيوني، برغبتها في تحصين النظام المصري من الانتقادات الموجهة إليه من بعض وسائل لإعلام المصرية، كما هو محاولة احتكار دور الوسيط الإقليمي لإفشال المساعي القطرية والتركية لبسط نفوذهما في المنطقة، خاصة وأن مصر تعتبر هاتين الدولتين داعمين أساسيين لجماعة الإخوان المسلمين (أبو الهطل، 2015، صفحة 107).

وقد عكست سلوكيات القيادة المصرية صحة هذا التحليل من خلال العودة إلى سياسة الضغط والحصار التي كان ينتهجها الرئيس "حسني مبارك" ضد حركة حماس، بزيادة عدد أيام غلق معبر رفح ابتداء من سنة 2014، مع اشتراط الحصول على رخصة أمنية لكل الفئات العمرية أثناء عبوره، وإقامة شريط أمني عازل على امتداد طول الحدود مع القطاع؛ تمثل في إقامة منطقة خالية من السكان والمنشآت المدنية بعمق 500 متر، تم توسيعها تدريجيا إلى عمق 2 كلم بالتهجير القسري لآلاف العائلات من مدينة رفح المصرية شمال سيناء على الحدود المصرية الفلسطينية، بعد اكتشاف أنفاق تحتها تمتد داخل الأراضي المصرية، استكمالا لما بدأه الرئيس "حسني مبارك"، كما عملت على هدم الأنفاق باستخدام تقنيات جديدة، أبرزها ضخ مياه البحر المالحة داخلها، مما ألحق أضرار جسيمة بالتربة الزراعية، وبالأبار الجوفية التي تزود غزة وسكانها بالمياه الصالحة للشرب، وتسبب في انهيار المباني على الحدود المصرية مع قطاع غزة وقد تم تطبيق كل هذه الإجراءات بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية في رام الله. (صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2014_2015، 2016، الصفحات 147-الصفحة 149).

كما اختفت أجواء الرفض الرسمي والشعبي للتعامل مع دولة الكيان الصهيوني بداية من سنة 2014، التي كانت قد ظهرت بعد ثورة 25/01/2011 واستمرت طيلة حكم الرئيس "محمد مرسي"، وقد علق وقتها رئيس الدائرة السياسية الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية اللواء المتقاعد "عاموس جلعاد" قائلا: "إن الكراهية لإسرائيل تراجعت" (صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2014_2015، 2016، صفحة 176).

فقد حدث تقارب مصري إسرائيلي مقابل تراجع علاقة مصر بالسلطة الفلسطينية وبحركة حماس، مما انعكس على مدى قدرة القيادة المصرية على اتخاذ موقف حيادي في إدارة الصراع الفلسطيني-الفلسطيني، وجعل عملية المصالحة الفلسطينية تراوح مكانها رغم الجهود المبذولة.

خاتمة

وفي الأخير وتأسيسا على ما سبق نستطيع أن نستنتج:

أن السياسة المصرية خلال الفترة المدروسة تأرجحت بين اتجاهين؛ الاتجاه الأول عمل على دعم الطرف الفلسطيني الذي تبني خيار الحل السلمي للقضية الفلسطينية (السلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح)، مقابل تراجع علاقته مع الأطراف الراضية له (حركة حماس)؛ بتجاهلها كأحد أطراف الصراع، والضغط عليها لإنهاء الانقسام وتطبيق اتفاقية أوسلو ومبادئها، هذا الاتجاه وضع الأمن القومي المصري في الدرجة الأولى في إدارة العلاقة مع قطاع غزة، رغم الكوارث الإنسانية التي يعيشها بسبب سياسة الحصار والمقاطعة والعدوان الإسرائيلي المتكرر عليه، كما يرفض تدخل الدول الإقليمية في الشأن الفلسطيني (إيران، تركيا، قطر).

لقد أعطى هذا الاتجاه أهمية للبعد الاقتصادي على حساب البعد العربي الإسلامي في مواقفه تجاه الملفات الفلسطينية، بسعيه للمحافظة على الاستقرار الإقليمي ودعم الاستقرار الأمني الإسرائيلي على الحدود الفلسطينية مقابل الحصول على المعونات الاقتصادية الخارجية لتجاوز الصعوبات الاقتصادية والمالية الداخلية، فهو يعتمد على الاقتصاد السياسي في إدارة الملفات الفلسطينية المختلفة، ويدخل في هذا الاتجاه حكومات الرئيس "حسني مبارك"، والرئيس "عبد الفتاح السيسي"، أما الاتجاه الثاني فقامت سياسته الخارجية تجاه الملفات الداخلية الفلسطينية على أسس دينية وقومية وتاريخية، سعى خلال فترة حكمه القصيرة إلى تغيير موازين القوى لصالح الجانب العربي المسلم، من خلال دعم الفلسطينيين وحكومة حماس في قطاع غزة، ومقاطعة الطرف الإسرائيلي والتصعيد معه، مثل هذا الاتجاه تيار الإسلام السياسي بقيادة الرئيس "محمد مرسي".

أن السياسة الخارجية المصرية التزمت بمعاهدة السلام مع الكيان الصهيوني (معاهدة كامب ديفيد)، رغم تغير القيادة السياسية، كما التزمت بالمحافظة على الأمن القومي المصري.

أن القيادات المصرية المتعاقبة باختلاف توجهاتها لم تعمل على متابعة بنود اتفاقيات المصالحة الفلسطينية في محطاتها المختلفة، مما ساهم في إفشال حوارات المصالحة وإطالة عمر الانقسام الفلسطيني، وتراجع القضية الفلسطينية على المستوى العربي والإقليمي والدولي، كما ساهم بالمقابل في استمرار تطبيق المشروع الصهيوني.

أن القيادات المصرية لم تستطع تجاوز أسباب الانقسام الفلسطيني، كما لم تستطع تجاوز الضغوط الإقليمية والدولية في محاولاتها لإنهاء النزاع الفلسطيني - الفلسطيني.

التعليقات والشروحات

1 ويسمى أيضا باتفاق إعلان المبادئ، وقعه كل من الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن يوم 13/9/1993، بعد

سلسلة من المفاوضات السرية المباشرة في العاصمة النرويجية أوسلو، اعترفت فيه إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، واعترفت فيه منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، والتزم الطرفان من خلالها بحل النزاع بالطرق السلمية، بعد إعلان منظمة التحرير الفلسطينية قبولها بقراري مجلس الأمن الدولي (242) و(338)، وتنازلت من خلاله عن أهم بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، مقابل تشكيل سلطة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد انسحاب إسرائيل منها.

2 لجنة دولية تتكون من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تولت حل المسائل العالقة بين السلطة وإسرائيل، نشأت في مدريد سنة 2002 باقتراح من رئيس الوزراء الإسباني "خوسيه ماريا" بعد نهاية الحرب على العراق أطلقت ما عرف بخطة خريطة الطريق في 30/04/2003 التي نصت على إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة بنهاية 2003 تعيش جنبا إلى جنب مع الدولة الإسرائيلية، لكنها فشلت في تحقيق أهدافها بسبب غض الطرف عن التعتن الإسرائيلي وإقصاء حركة حماس. أنظر (الموسوعة/ شبكة الجزيرة الاعلامية، 2015).

3 تقرير أعدته لجنة تقصي الحقائق التي تشكلت بقرار من مجلس حقوق الإنسان في جنيف بتاريخ 12/1/2009 برئاسة القاضي الدولي ريتشارد جولد ستون، حول الحرب الإسرائيلية على غزة في 2008-2009، حيث قامت هذه اللجنة بالتحقيق في واقعة الحصار على غزة والعمليات العسكرية الإسرائيلية ونتائجها، وخلصت إلى أن هناك انتهاك صارخ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في فلسطين، فقدمت توصيات إلى الهيئات الدولية وإلى إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الأساسي الدولي لحقوق الإنسان، وتقديم تعويضات للمتضررين، إسرائيل ردا منها على هذه النتائج واستجابة لتوصيات اللجنة، أمر المدعي العسكري بإجراء تحقيقات جنائية أغلقت بعد أسبوعين، أما السلطة الفلسطينية فتغاضت عن حقوق المعارضين المحتجزين في سجونها، وتجاهلت قرارات اللجنة بإطلاق سراحهم. للاطلاع أكثر أنظر (الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، 2009)، هذا التقرير كان من المفروض أن يعرض على مجلس حقوق الإنسان في شهر أكتوبر من سنة 2009، لاتخاذ إجراءات بتنفيذ توصياته، لكن السلطة الفلسطينية طلبت وعلى لسان ممثلها لدى المجلس تأجيل مناقشة التقرير إلى الدورة التالية في شهر مارس 2010، وقد أرادت بذلك حسب المحللين إخراج إسرائيل من المأزق والحرج الذين وقعت فيهما. وهو موقف أغضب الرأي العام الفلسطيني، ما جعل الرئيس محمود عباس يسحب طلب التأجيل وقتئذ. لكن صحيفة الحياة اللندنية ذكرت يوم 29/9/2009 نقلا عن مصادر حقوقية فلسطينية، أن السلطة الفلسطينية قدمت طلب تأجيل إحالة تقرير جولد ستون إلى هيئة الأمم المتحدة، وتقدمت بعتها لدى المجلس الدولي لحقوق الإنسان بمشروع يسهل إفلات إسرائيل من العقاب، ما عدّه الملاحظون والحقوقيون فضيحة كبرى، فقد كان هناك تواطؤ فلسطيني وعربي واضح لدفع تقرير جولد ستون كي تغفل إسرائيل من العقاب. وللتغطية على هذه الفضيحة أطلقت السلطة الفلسطينية أخبارا عن تجدد المصالحة الوطنية. أنظر (هويدي، 2010).

قائمة المراجع

ابراهيم ابراش. (30 12، 2020). العلاقات الفلسطينية - المصرية تغير المنطلقات، وتعدد الاطراف الفاعلة. تاريخ الاسترداد 28 12، 2022، من منظمة التحرير الفلسطينية: [https:// www.prc.pc](https://www.prc.pc)

ابراهيم محمد سيف. (2015). سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي (1917-2013) (رسالة ماجستير). بير زيت، فلسطين: معهد الدراسات الدولية.

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان. (2009). تقرير جولدستون-حالة حقوق الانسان في فلسطين وفي الاراضي العربية المحتلة الاخرى - تقرير بعثة الامم المتحدة لتقييم الحقائق بشأن النزاع في غزة - الموجز التنفيذي -. الدورة الثانية عشر، البند السابع،

نيويورك.

- المجلس المصري للشؤون الخارجية. (2016). المصالحة الوطنية الفلسطينية: التحديات وفرص النجاح. القاهرة.
- الموسوعة/ شبكة الجزيرة الاعلامية. (2015, 03 22). اللجنة الرباعية الدولية. تاريخ الاسترداد 09 25, 2022، من شبكة الجزيرة الاعلامية: www.aljazeera.net
- آية زهير جاد الله. (2019). الانقسام الفلسطيني 2007، الظروف والتداعيات (رسالة ماجستير). 94. كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، فلسطين/ الخليل: جامعة الخليل.
- باسم القاسم، و وائل سعد. (2020). دراسة: الرئيس محمد مرسى والقضية الفلسطينية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- بلال خليل ياسين. (2020). د. موسى أبو مرزوق في العمق: قراءة في الفكر الحركي والسياسي لاول رئيس مكتب سياسي لحركة حماس 1997_2017. الجزء الثاني. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- حنين ياسين. (2017, 11 23). بالأرقام "كوز" مكنت إسرائيل من التوغل في الاقتصاد المصري. تاريخ الاسترداد 13 مارس, 2021، من الخليج أون لاين: alkhaleejonline.net
- ربيع محمد الدنان. (2016). مصر بين عهدين: مرسى والسياسي دراسة مقارنة- السياسة الخارجية (المجلد الأولى). بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- زياد خضر. (2012). اتفاقية كامب دايفيد المصرية_ الاسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 1978_1993 (رسالة ماجستير). 25. كلية الآداب، فلسطين/ غزة: جامعة غزة.
- طارق عبد الفتاح الجعبري. (2018, 1 2). محاضرة في تاريخ فلسطين المعاصر. الخليل/ القدس، فلسطين: أكاديمية دراسات اللاجئين.
- عادل حسين. (1984). العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل (المجلد الاولى). نيقوسيا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص: شركة الخدمات النشوية المستقلة.
- عبد المنعم ابراهيم الجمعي. (2011). مصر والقضية الفلسطينية_دراسات معاصرة لبعض جوانبها (الطبعة الاولى). القاهرة، مصر: مكتبة فلسطين للكتب المصورة. <http://palastine.blogspot.com>.
- عيبر جما حسين أبو الهطل. (2015). السياسة المصرية اتجاه قطاع غزة (2000-2013) (رسالة ماجستير). 64. كلية الآداب والعلوم السياسية، فلسطين: جامعة الازهر/ غزة.
- عمار أحمد فايد. (2012). المعونة الأمريكية بين كامب دايفيد وثورة يناير_ ملفات سياسية. نهضة ميديا للدراسات والابحاث، 01، صفحة 6_7.
- قسم الارشيف والمعلومات. (2009). مصر وحماس. قسم الارشيف والمعلومات. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- محسن محمد صالح. (2008). التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- محسن محمد صالح. (2009). التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008.
- محسن محمد صالح. (2010). التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- محسن محمد صالح. (2011). التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- محسن محمد صالح. (2013). التقرير الاستراتيجي لسنة 2012. مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية.
- محسن محمد صالح. (2016). التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2014_2015. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- محسن محمد صالح. (2017). تطورات ملف الحوار والمصالحة وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني (2008_2017). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- محسن محمد صالح. (01 جانفي, 2021). فزاعة الانقسام الفلسطيني. تاريخ الاسترداد 07 جانفي, 2021، من مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: alzaytouna.net

- مصطفى هويدي. (05 10, 2010). جددوا الفضيحة وستروا القاتل. تاريخ الاسترداد 28 12، 2022، من شبكة الجزيرة الاعلامية: www.aljazeera.net
- منى عوض. (31 أوت، 2015). فتح وحماس: هل يؤدي تاريخ من الصراعات إلى مستقبل من المصالحة؟ تاريخ الاسترداد 05 نوفمبر، 2022، من إضاءات (القضية الفلسطينية): www.ida2at.com
- ميا سوارت. (2019). المصالحة الفلسطينية وامكانية تحقيق العدالة الانتقالية_دراسة تحليلية_. الدوحة، قطر: مركز بروكنز.
- نداء محمد البرغوثي. (2006). العلاقات الفلسطينية المصرية (1993_2004) (رسالة ماجستير). كلية الدراسات العليا، بيرزيت: جامعة بير زيت.
- هاجر جمال. (26 أوت، 2020). أثر تغيير القيادة السياسية في مصر على العلاقات المصرية الفلسطينية. تاريخ الاسترداد 08 جانفي، 2021، من المركز العربي للدراسات: www.acrseg.org
- وكالة أنباء الشرق الأوسط- الدوحة-. (26 مارس، 2013). الرئيس مرسي يطالب بإتمام المصالحة الفلسطينية وإنهاء حصار غزة. تاريخ الاسترداد 22 سبتمبر، 2022، من الاخوان المسلمين: www.ikhwanonline.com/article/143572